

-٩٨-

[شرح تعريف الاسم الذي لا ينصرف]

مع
بيان عيّل مَنع الصرف ، وشرحها

٤٣- (جمع الاسم الذي لا ينصرف)^(١٥):

ما يدخله عيّلان فرعيّتان من عيّلٍ يصع ، أو واحدة بقوم مقامهما^(١٦) -
أى : مقام العلتين . -

- = هذا ، وزاد السيوطي في الهمع شرطين آخرين ، هما :
- ١- أن يكون لتثنية اللفظ فائدة . فلا يثنى : كَلَّ ، وآخَدَ ، وَعَرِيْبٌ ، وَتِيَارٌ : لإفادة الجميع العموم . فلا فائدة من التثنية . =
 - ٢- أن لا يشبه الفعل . فلا يثنى : (أَفْعَلٌ مِنْ) ، وَلَا (قَائِمٌ) من : أقائم الزيدان : لأن الأول شبيه بفعل التعجب ، والثاني شبيه بمطلق الفعل .
وَرُؤَةٌ هذا الشرط : بأن مانع التثنية في (أفعل من) عرض من التركيب مع (من) ، فلا يعتد به ،
إذ (أفعل) - في حد ذاته - يصح أن يثنى .
وأقول : هذا البره يمكن أن ينسحب أيضا على (أقائم الزيدان) .
انظر : الهمع : ٤٢/١ ، والصبان : ٧٧/١ . وانظر أيضا : ياسين : ٦٧/١ .
كما زاد الدنوشري شرطا ثالثا ، هو :
 - ٣- أن لا يكون اللفظ اسم جنس يراد به الحقيقة . انظر : ياسين : ٦٧/٢ . (وانظر ما يتعلق باسم الجنس = في هـ ١٥ ص ١٧ بترقيم الأصل) .
- (١٥) اختلف في مأخذ (ينصرف) : من الصرف ... ، أو الصريف .. ، أو الإنصراف
انظر : التصريح وياسين : ٢٠٩/٢ ، والأشموني والصبان : ٢٢٨/٣ ، والهمع : ٢٤/١ .
(١٦) لعل المصنف تابع ابن الحاجب في الكافية في هذا التعريف ، إذ أن للجمهور تعريفين غير هذا ، وهما : الاسم المعرب الذي لا يدخله التنوين ، أو ... الذي لا يدخله التنوين والجر بالكسرة .
انظر : الكافية وشرحها : ٣٥/١ ، والهمع : ٢٤/٣ ، والأشموني والصبان : ٢٢٨/٣ ، والتصريح : ٢١/٢ ، ولابن يعيش : ٥٨/١ .